

في زمن الوباء.. هل دقت ساعة تعديل النظام السياسي في تونس

الحفاظ على نظام شبه برلماني هجين بات معركة حياة أو موت لدى الإسلاميين



حرب الرئاسات الثلاث

وشعبا جائحة كورونا. وقال عصام الشابي في تصام مع التصور الأخير، إن "إشارة الدعوات لتعديل النظام في هذا التوقيت بالذات يكشف عدم قدرة أصحابها على الإجابة على الأسئلة الحقيقية وهي سياسة الهروب إلى الأمام وإلغاء الرأي العام بقضايا ستطرح يوما ما لكن ليس هذا وقتها المناسب فالبلاد الآن أمام تحديات أخرى وملفات حارقة في انتظارها، إن تونس بحاجة إلى معالجة الانتقال الاقتصادي المازوم".

الوباء تحول من مصدر قلق شعبي إلى عامل هام أجج صراعا سياسيا بين مكونات الحكم برلمانا ورئاسة وحكومة عنوانه الأبرز معركة الصلاحيات

وأكد أن روح النظام السياسي الحالي بنيت على قاعدة منع هيمنة أي طرف على الحياة السياسية وهو من عيوب الفترة السابقة، كما أن هدفه يعكس البرلمان إلى حد كبير حجم التعددية في المجتمع دون هيمنة حزب وكانت هذه رؤيتنا للنظام السياسي وليس من زاوية كيف تعزز الهيمنة كما فعلت حركة النهضة وحزب قلب تونس بدعها قانون العتبة الانتخابية الذي لم يكن ليعززها في تطوير النظام الانتخابي بل لتعزيز نفوذها وسطوتها على مؤسسات الدولة.

وتوافق قرأش على ما طرحه الشابي بقولها أيضا في ما يتعلق بمسألة التوقيت "اعتقد أنه علينا أن نتفق أولا أن السياسة هي موازين قوى والعبء فيها تكون بالنتائج ولذلك قبل البداية في خوض أي معركة يجب توفر وضوح الرؤى والأهداف، فالطيف السياسي الذي يتفوق على الإسلاميين من حيث القاعدة المجتمعية والاجتماعية وحتى الانتخابية أثبت في كل المحطات الانتخابية السابقة أن له قاعدة في عمومها ممتدة عدديا لكن في المقابل له قدرة على الإنشطار وعدم التنسيق والتوحيد في جهات انتخابية وتحالفات برلمانية ثابتة تمكّنها بالنهاية من طرح تصوراتها ما تراه صالحا من نظام سياسي لقيادة البلاد.

راشد الغنوشي المحكوم أيضا بحسابات حزبية داخلية يريد عبرها الحفاظ على مكانته أولا داخل الحركة وثانيا في حكم البلاد خاصة أنه لم يعد يحق له بموجب اللوائح الداخلية لحزبه الترشح في المؤتمر القادم المؤجل إلى موعد غير معلوم لرئاسة الحركة.

وقالت قرأش إن "حركة النهضة بصفتها حزبا عقائديا ولد ونشأ وتطور في السرية، هي حزب مغلق في مشروعه المجتمعي، كليا في فهمه للسلطة وممارسته لها، لذلك لا يمكن أن يقبل بالتخلي عن النظام السياسي الذي سطره قرضا في إطار مقاربة استراتيجية وعميقة هدفها التغول في حكم البلاد.

وأكدت أن حركة النهضة الآن باتت في مرمى الانتقادات من خلال الحديث عن ضرورة تغيير النظام الانتخابي والترقيع في العتبة وهذا في حد ذاته إقرار بالنقص ولكن حتى الطرح السياسي المقدم بحسب تعبيرها فإنه يعزز نفوذ النهضة وبالتالي يعمق النظام السياسي القائم ويخون بعض المنافذ التي لا زالت متاحة لبقية القوى السياسية من أجل الوصول إلى البرلمان وإمكانية تشكيل تحالفات تحذ من جموح النهضة في الاستحواذ على السلطة رغم تفهقر قاعدتها الانتخابية وتراجع تمثيليتها المجتمعية.

لكن وعلى عكس الأطراف التي تدفع إلى فتح نقاش سياسي معمق حول النظام السياسي الأصح لحكم البلاد مستقبلا، ترى أطراف أخرى أن التوقيت غير مناسب في وقت تحارب فيه البلاد سلطة

التي حكمت بعد عام 2014، تحديدا حزب نداء تونس -أسسه الباجي قائد السبسي- الذي كان بمقدوره افتكاح الحكم من حركة النهضة الإسلامية لكنه فشل في ذلك بعدما نخرته الأزمات إلى أن تلاشى وتشظى إلى أكثر من حزب.

وأكد الشابي في تصريح لـ"العرب" أنه في كل مرة تتم العودة إلى هذا الجدال وإلى الحديث عن تعديل النظام، قائلا "برأيي النظام السياسي في تونس لم يكتمل بناؤه بعد، المؤسسات الدستورية الأساسية لم تبين بعد وأهمها المحكمة الدستورية".

وأضاف أن دستور الجمهورية الثانية ينقصه استكمال إرساء هذه المؤسسات ولذلك قد يأتي وقت لتقييم النظام السياسي وتعديله، لكن من غير المناسب أن تنحصر قضايا التونسيين راهنا في قضايا الترف الفكري السياسي بحسب تعبيره.

وأضاف أن المطلوب حاليا هو تغيير

منوال التنمية خاصة أن أزمة كورونا أثبتت أن الخيارات الاقتصادية التي سادت قبل الثورة ويعدها هي خيارات بالية، فقطاعات الصحة والتعليم والنقل كلها قطاعات باتت في حاجة إلى ثورة جديدة.

حرب الصلاحيات

بخصوص ما حصل مؤخرا من معركة صلاحيات بين الرئيس قيس سعيد ورئيس الحكومة إلياس الفخفاخ من جهة وبين رئيس البرلمان راشد الغنوشي من جهة أخرى، يعتبر الكثير من المتابعين أن حركة النهضة التي بدأ ينفذ خزانها الانتخابي باتت تضع في حساباتها معركة الحفاظ على النظام شبه البرلماني في الخمس سنوات القادمة بمقابلة حرب وجود وحرب حياة أو موت.

ولا تتعلّق هذه المعركة فحسب بحركة النهضة برمتها بل برئيسها

ومنذ عام 2011، شاركت حركة النهضة في هندسة كل الحكومات ورغم كل التنازح الهزلية اقتصاديا وتفشي الإرهاب الذي أدى إلى اغتيال السياسيين المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي في عام 2013 وكذلك حصول حوادث إرهابية كثيرة راح ضحيتها العشرات من الأمنيين والعسكريين، فإن الحزب الإسلامي تلمص سياسيا من تحمل المسؤولية لوجهه عبر تعويم الأمور بالاستناد على النظام السياسي الذي يحلّ الجميع أعباء الحكم.

وقالت سعيدة قرأش إن "ما يميز النظام السياسي الحالي هو تشتت مراكز القرار وتعميق أليات اتخاذه وقد تجلّى ذلك في صراع الصلاحيات المفوض عند إدارة أزمة كورونا".

وعلى الطرف الآخر، تستميت القوى الحزبية المنتسبة بمنطقة الثورة في الدفاع عن ضرورة الحفاظ على النظام السياسي الحالي تجنباً للعودة إلى مربع منح كل الصلاحيات لشخص واحد مثلما كان الأمر في عهدي الرئيس زين العابدين بن علي ومن قبله الرئيس الحبيب بورقيبة وترفض أي حديث عن تقديم أي مبادرات تشريعية في الوقت الحالي لتعديل النظام السياسي.

وقال في هذا الصدد، عصام الشابي الأمين العام للحزب الجمهوري إن "الدعوة لتعديل النظام السياسي هي شماعة استعملها كل من ربح الانتخابات وصعد إلى سدة الحكم بعد إقرار دستور 2014 لتعليق صعوبات الفشل عليها عوض البحث عن إصلاح الرؤية السياسية والتوجهات الاقتصادية".

ويقصد الشابي بالأطراف

وقرّ تقشسي وباء كوفيد - 19 في تونس، فرصة جديدة للخوض في مدى نجاعة النظام السياسي الذي يقود البلاد منذ عام 2014. واختبر فايروس كورونا مدى صلابته هذا النظام شبه البرلماني بعدما ظهرت إلى العلن معارك الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث: البرلمان والحكومة ورئاسة الجمهورية، ما دفع بالكثير من الأحزاب إلى التفكير في طرح مبادرات تشريعية تستهدف تعديل النظام السياسي لتمكين جهاز واحد من حكم البلاد ومن ثمة تتم محاسبته وتحمله مسؤوليات الحكم، فيما يعتبر آخرون أن الوقت الحالي لا يحتمل مزيدا من العراك السياسي.

المجالات المتعلقة بالوباء، فإن معركة الصلاحيات لم تخفت بعد بين الرئاسات الثلاث.

ويفسر خبراء القانون الدستوري مرّة عناد حركة النهضة الإسلامية ورفضها الخوض في مسألة تعديل النظام الدستوري بتخوفها من أن يسحب البساط من تحت أقدام رئيسها ورئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي يريد مواصلة لعب دور الحاكم في تونس بحكم الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للبرلمان.

عامل التوقيت

أجبرت كل هذه المطبات رئيس الجمهورية قيس سعيد على تحريك صلاحية الأمن القومي بإشرافه في أكثر من مرة على مجلس الأمن القومي الذي يخول له الدستور اتخاذ ما يراه صالحا للبلاد في الحالات الاستثنائية والقاهرة.

والمح قيس سعيد في أكثر من تصريح عن رغبته في وجوب تعديل النظام السياسي، كاشفا عن عمق الصراع بين الرئاسات الثلاث بحديثه

مثلا في آخر خطاب توجه به للتونسيين عن ضرورة احترام كل سلطة لصلاحيات الأخرى.

كما أكد الرئيس التونسي خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي، أنه "لا مجال لأخذ قرارات من قبل أي سلطة محلية أو جهوية من دون الرجوع إلى السلطة المركزية والتنسيق معها"، مشددا على أن "هناك دولة واحدة موحدة، ولا مجال في تونس لمن يريد أن يضعف الدولة ومؤسساتها".

أمام هذه التصدعات التي تزيد في تازيم الوضع وإتقال كاهل المواطنين بمعارك لا تنفع مستقبلهم، تقسم مواقف الفاعلين السياسيين إلى قسمين: الأول يدافع عن فكرة أن دستور الجمهورية الثانية هو الأصل لقيادة البلاد شريطة استكمال مبادئه وفصوله بإتمام تركيز الهيئات الدستورية التي لا تزال معلقة، فيما يدافع القسم الثاني عن العودة للنظام الرئاسي كي يكون الشعب قادرا في المستقبل على تحميل مسؤولية الحكم لطرف بعينه.

وتقول سعيدة قرأش الناشطة السياسية والناطقة الرسمية سابقا لمؤسسة رئاسة الجمهورية في عهد الراحل الباجي قائد السبسي، إن "الإجابة عن سؤال هل حان وقت تغيير النظام السياسي في تونس لا بد أن تخضع لمسالتين هامتين: الأولى مرتبطة بالمطلق وهو هل يجب التغيير؛ حينها تكون الإجابة إجابتي بنعم دون شك".

وتضيف قرأش التي كانت شاهدة على حكم خمس سنوات في عهد قائد السبسي وما كثر فيها من حديث عن عزمه خلال ولايته تقديم مبادرة لتعديل النظام السياسي في تصريح لـ"العرب"، "هذا النظام اختارته الأغلبية التنفيذية، في ما حصر اختصاص رئيس الجمهورية في مربع 3 مجالات فقط هي الدفاع والأمن القومي والعلاقات الخارجية.

وتتهم الكثير من الفعاليات السياسية حركة النهضة الإسلامية منذ سنوات بقصدية تعمد هذا النظام الذي لا يفرز شرعية ولا يمكن أي طرف ينجح في الانتخابات من الحكم على اعتبار أنها كانت صاحبة أغلبية برلمانية في 2014 تشبّعت باعتماد مثل هذا النظام، وتدعمت هذه الخلاصة السياسية، في الأسابيع الأخيرة حين عارضت حركة النهضة في بادئ الأمر المصادقة على قانون التفويض لرئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، لإصدار مراسيم في مجال التشريع في إطار مجابهة فايروس كورونا.

ولكن تم في ما بعد ضغط الأحزاب السياسية والمجتمع المدني المصادقة على القانون المذكور ليفوض بذلك البرلمان سلطة إصدار التشريعات للفخفاخ في

وسام حصدي صحافي تونسي

تونس - مثل تقشسي فايروس كورونا

فرصة هامة في تونس للوقوف عند الكثير من العواقب التي رسمها سياسة البلاد منذ فترة الاستقلال وصولا إلى توجهات مؤجلة أصر على هندستها حكما ما بعد ثورة يناير 2011. يتابع التونسيون منذ أشهر آخر تطورات الوباء في بلادهم، بعين تركيز على الأرقام التي تقدمها وزارة الصحة في بياناتها بشكل يومي وبعين أخرى تلاحظ وتراقب ما أفرزته وجنته عليهم سياسات عقود من فوارق طبقية وجهوية، علاوة على ما وصل إليه اختبار كورونا لدى فاعلية وصمود نظام سياسي هجين تم اتباعه قرضا في فترة ما بعد الثورة.

وتحول الوباء في تونس من مصدر قلق شعبي إلى عامل هام أجج صراعا سياسيا غير خاف بين مكونات الحكم في البلد برلمانا ورئاسة وحكومة عنوانه الأبرز معركة الصلاحيات.

ويتم تسيير تونس منذ عام 2014، بدستور صاغه نواب المجلس التأسيسي واختار أن تحكم البلاد بنظام برلماني معدّل يسميه البعض أيضا بنظام النصف أو شبه البرلماني.



سعيدة قرأش

تونس محكومة بنظام هجين اختارته القوى الإسلامية

عصام الشابي

النظام السياسي الحالي لم يكتمل بناؤه بعد

وتتم المصادقة على دستور الجمهورية الثانية في عهد رئاسة النصف المرزوقي للبلاد ورئاسة مصطفى بن جعفر للمجلس التأسيسي اللذين أُلدا خلال السنوات الأخيرة في أكثر من مرة أن الدستور الحالي هو الأصل لقيادة البلاد لكن بشرط أن يطبق الفاعلون السياسيون كل بنوده دون توظيف سياسي عبر استكمال إرساء المؤسسات الدستورية وعلى رأسها المحكمة الدستورية التي لم تر النور بعد في تونس رغم انقضاء ست سنوات على تفعيل الدستور الجديد.

تشتت الحكم

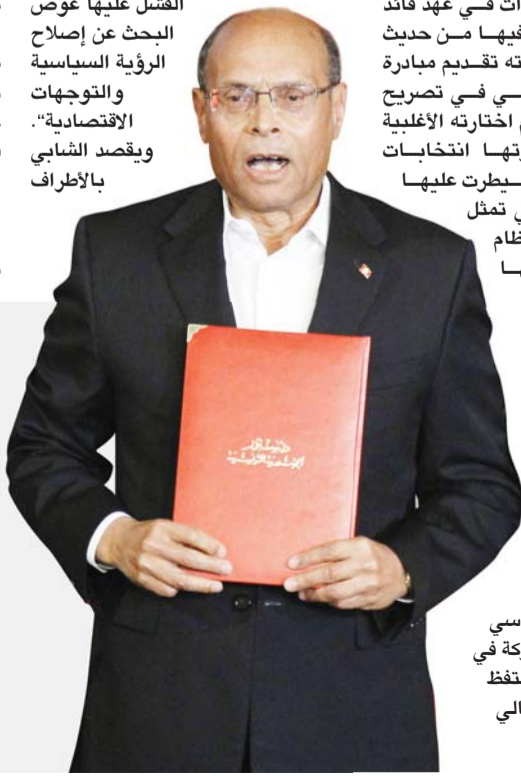
منح هذا الشكل من النظام السياسي الهجين مجلس نواب الشعب صلاحيات التشريع والرقابة ومنح الثقة للحكومة وسحبها منها والرقابة على عملها، لكنه أعطى رئاسة الحكومة جل الصلاحيات التنفيذية، في ما حصر اختصاص رئيس الجمهورية في مربع 3 مجالات فقط هي الدفاع والأمن القومي والعلاقات الخارجية.

وتتهم الكثير من الفعاليات السياسية حركة النهضة الإسلامية منذ سنوات بقصدية تعمد هذا النظام الذي لا يفرز شرعية ولا يمكن أي طرف ينجح في الانتخابات من الحكم على اعتبار أنها كانت صاحبة أغلبية برلمانية في 2014 تشبّعت باعتماد مثل هذا النظام، وتدعمت هذه الخلاصة السياسية، في الأسابيع الأخيرة حين عارضت حركة النهضة في بادئ الأمر المصادقة على قانون التفويض لرئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، لإصدار مراسيم في مجال التشريع في إطار مجابهة فايروس كورونا.

ولكن تم في ما بعد ضغط الأحزاب السياسية والمجتمع المدني المصادقة على القانون المذكور ليفوض بذلك البرلمان سلطة إصدار التشريعات للفخفاخ في



القوى المشاركة في هندسة دستور الجمهورية الثانية تستميت في الدفاع عن ضرورة الحفاظ على النظام السياسي الحالي تجنباً للعودة إلى مربع منح كل الصلاحيات لشخص واحد



عصام الشابي